مجلة بنها للعلوم الإنسانية الترقيم الدولي الموحد للطباعة:(٢٥٣٧-٠١٧٠)
العدد (٣) الجزء (٢) السنة (٢٠٢٤) ,(٢٧-٤٥) الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني : (2537-0189)
https://bjhs.journals.ekb.eg
(العلوم التجارية والإقتصادية)

تحديات الدور التمويلى للقطاع المصرفى المصرى وآليات التعامل معها

رانيا حسن محمد عبد السلام – محمد سعيد بسيوني – ميراندا زغلول رزق
قسم الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة بنها

المستخلص:

يهدف البحث إلى فهم التحديات التي تواجه القطاع المصـــرفي في أداء دوره التمويلي، وتسليط الضوء على الإجراءات والسياسات التي يمكن اتخاذها للتغلب على هذه التحديات. **واستخدم البحث** في سبيل اختبار الفروض كلاً من: **المنهج الاستقرائى** بالاستناد إلى الأداة الوصفية والأداة التحليلية، حيث تستخدم **الأداة الوصفية** فى عرض المفاهيم والمؤشرات والنظريات الخاصة بالدور التمويلى للقطاع المصرفى، وكذلك تحديد التحديات التى تحد من قيام القطاع المصرفى بدوره التمويلى المنوط به، وتستخدم **الأداة الإحصائية** عند تشخيص الوضع الراهن للدور التمويلى للقطاع المصرفى فى مصر خلال الفترة من عام ٢٠١٠ وحتى ٢٠٢٣. **وقد أيدت النتائج** صحة فروض البحث، وهي أن القطاع المصرفى المصرى يواجه العديد من التحديات التى تحد من دوره التمويلى المنوط به. وأن عدم استقرار العوامل الاقتصادية والمالية يؤثر سلباً على الدور التمويلي للقطاع المصرفي في مصر. وأن تعرض البنوك للمخاطر البنكية يحد من قدرة البنوك المصرية في أداء دورها التمويلى المنوط بها. وأن سلامة تطبيق مبادرات البنك المركزى المصرى (مثل الشمول المالي، التمويل المستدام) وتبني تقنيات مالية جديدة(FinTech) يحسن بشكل كبير من الدور التمويلي للقطاع المصرفي المصري.

الكلمات المفتاحية: الدور التمويلي للقطاع المصرفي – المخاطر البنكية – التمويل المستدام – الشمول المالي –التكنولوجيا المالية(FinTech)

The challenges of the financing role of the Egyptian banking sector and mechanisms for dealing with it

Rania Hassan Mohamed Abdel Salam , Mohamed Saeed Bassiouni , Miranda Zaghloul Rizk
Department of Economics , Faculty of Commerce , Benha University

Abstract

The study aimed to understand the challenges facing the banking sector in performing its financing role, and to highlight the measures and policies that could be adopted to overcome these challenges, based on international experiences.

The study sought to test the hypothesis that the Egyptian banking sector faces numerous challenges that limit its designated financing role. That the instability of economic and financial factors negatively affects the financing role of the banking sector in Egypt, A global economic recession reduces the demand for loans, Banks' exposure to banking risks limits the ability of Egyptian banks to perform their designated financing role, And the proper implementation of initiatives by the Central Bank of Egypt (such as financial inclusion, sustainable financing) and the adoption of new financial technologies (FinTech) significantly enhances the financing role of the Egyptian banking sector.

The study used inductive reasoning based on descriptive and analytical tools for testing the hypotheses. The descriptive tool is used to present concepts, indicators, and theories related to the banking sector's financing role, as well as to identify the challenges that limit the banking sector from performing its designated financing role. Statistical tools are used to diagnose the current status of the financing role of the banking sector in Egypt and other countries during the period from 2010 to 2023.

The study derived strategies and policies for dealing with the challenges of the banking sector's financing role, emphasizing the importance of addressing the impacts of inflation, unemployment, financing the state's budget deficit, and interest rates. It focuses on the strategies followed to enhance financial stability and improve banks' ability to perform their financing function effectively."

Keywords: The Financial Role of the Banking Sector - Banking Risks - Sustainable Finance - Financial Inclusion - Financial Technology (FinTech)

١. مقدمة البحث

يتطلب الدور التمويلي للقطاع المصرفي مناخ مستقر للاقتصاد الكلي حيث يتم الاستفادة كلية من مزاياه، فإن التضـــخم المرتفع والعجز الكبير في الميزانية العامة للدولة، وعدم اســـتقرار أســـعار الصرف، وتحديات تنفيذ مبادرات التمويل المستدام والشمول المالي والتكنولوجيا المالية والتحول الرقمي، وزيادة المنافسة من شركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية غير المصرفية، التي تقدم مصادر تمويل وخدمات بديلة وأرخص في كثير من الأحيان التحول الثقافي نحو الرقمنة والاســـتدامة، الأمر الذي يتطلب من البنوك اعتماد تقنيات جديدة ونماذج أعمال ومعايير بيئية واجتماعية وإدارية. كل هذه التحديات يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على عملية التمويل المصرفي. وسيتم خلال هذا البحث إلقاء الضوء على التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في أداء دوره بوجه عام مع التركيز على التحديات التي يواجهها في أداء دوره التمويلي المنوط به.

٢. خلفية عامة ومراجعة لأدبيات الدراسة

أولاً: الأدبيات التي تناولت أهمية القطاع المصرفي ودوره التمويلى في تعزيز النمو الاقتصادي:

- دراسة **Parastou Dehnabi ٢٠١٤**() **"دور القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي وشرق آسيا"**، تبحث فى العلاقة بين القطاع المصرفى والنمو الاقتصادي، وتم استخدام عينة من البيانات التي تغطي الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠ من خلال إجراء نموذج النمو لأربعة دول أوروبية وأربعة بلدان في شرق آسيا. وتشير النتائج إلى أن النمو الاقتصادي في كل من دول أوروبا وشرق آسيا يرتبط بعلاقات اقتصادية مع محدداته وهي رأس المال والعمالة وعرض النقود أو الائتمان المحلي. وإن رأس المال والعمالة أكثر كفاءة في وجود الائتمان المحلي. وأن للدور التتمويلى للقطاع المصرفي تأثير كبير على مستوى النمو الاقتصادي في هذه الدول.
- **دراسة محمد طرشي ونبيل بوفليح**( )، **٢٠١٧ "دور البنوك المركزيّة في تحقيق الاستقرار المالى والاقتصادى"**، هي دراسة تحليلية تتحدث عن دور البنوك المركزية في تمويل الاقتصاد. وتوصلت إلى أن البنوك المركزية تلعب دوراً حاسماً في تمويل الاقتصاد من خلال سياسات الفائدة وإدارة السيولة، وأن تأثيرها يمتد إلى القطاع المصرفي والاقتصاد بشكل عام. وأن الحفاظ على الاستقرار المالي أصبح يمثل تحديا كبيرا بالنسبة للبنوك المركزية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، خاصة بعد الاتجاه المتزايد نحو

() Parastou Dehnabi, The Role Of Banking Sector On Economic Growth In European Union And East Asia: Evidence From Panel Data Analysis, Research For The Master Degree Of Business Administration, Eastern Mediterranean University February 2014. PP. 50-63.

( ) محمد طرشي ونبيل بوفليح، د"ا و البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالى والاقتصادى"، معارف، مجلة علميةد ولية محكمة، قسم العلو مالاقتصادية، العدد ٢٢، ٢٠١٧.ص ٣٢٧- ٣٣٩

تطبيق العولمة والتحرير المالي وما يرتبط بهما من تكامل للأسواق وحرية تحرك رؤوس الأموال الأمر الذي جعل قضية الاستقرار المالي تقف على رأس قائمة اهتمامات الدول. وبناءاً على ذلك تزايد التركيز على تحسين وتعزيز الإشراف على البنوك.

ثانياً: الأدبيات التي تناولت التحديات المختلفة التي واجهت القطاع المصرفي:

- **دراسة IMF، ٢٠٢١ (١) Banking In The Digital Age: A Comparative Analysis Of Challenges And Opportunities"**، تناولت الدراسة القدرة التنافسية للبنوك في ضوء التقدم في التكنولوجيا المالية، والعوامل التي يمكن أن تدعم التقدم الرقمي في البنوك. وأظهرت أن الدور الرائد التقليدي للبنوك في تطوير التكنولوجيا المالية قد تضاءل في السنوات الأخيرة، وأن الجهود المستمرة للحاق بالحدود الرقمية يمكن أن تؤدي إلى صناعة مصرفية أكثر تركيزا، حيث تكافح البنوك الأصغر والأقل ذكاء من أجل البقاء. وتشير الأدلة عبر البلدان إلى أن البنوك في الاقتصادات المرتفعة الدخل كانت على ما يبدو رائدة في المجال الرقمي، ومن المرجح أن تستفيد من البنية التحتية الرقمية السليمة، والبيئة القانونية والتجارية القوية، والمنافسة الصحية. ومع ذلك، قد يتخلف بعض القادة الرقميين في السنوات المقبلة في تبني التقنيات الأحدث بسبب سلوك المستهلك الراسخ الذي يفضل التقنيات القديمة، وشركات التكنولوجيا المالية والتكنولوجيا الكبيرة الأقل نشاطا، وضعف الميزانيات العمومية للبنوك.
- **التقرير الصادر عن Moody's، ٢٠٢١، (٢) يناقش الفرص والتحديات التي تواجهها البنوك الكورية نتيجة للتغيرات الديموغرافية في البلاد**، ويشير إلى أن البنوك والمجموعات المالية في كوريا تتجه لتنويع أعمالها، بعيداً عن الإقراض التقليدي داخل البلاد نحو الأصول الخارجية والأنشطة غير المصرفية المحلية، بدافع من التغيرات الديموغرافية في البلاد. ويُعتبر الشيخوخة المتزايدة للسكان في كوريا وانخفاض عدد السكان العاملين من العوامل الرئيسة التي تؤثر على سوق القروض المحلية. ومع ذلك، يُنظر إلى هذه التغيرات الديموغرافية كفرصة لزيادة الطلب على منتجات إدارة الثروات وتوسع الشركات في الأسواق الخارجية، مما يخلق فرص جديدة للمجموعات المصرفية لتنويع محافظها غير المصرفية وللبنوك للتوسع في الأسواق الخارجية.
- **في دراسة The European Central Bank، ٢٠٢١، (٣)** دراسة تأثير تغييرات معدل السّياسة النقدية للبنوك المركزية على الائتمان المقدم من البنوك. حيث تؤثر السياسة النقدية على الائتمان البنكي من

() Estelle Xue Liu, Stay Competitive In The Digital Age, The Future Of Banks, IMF Working Paper, WP/21/46, February 2021. PP. 15-21.

(٢) Moody's: Korea's Banks Face Opportunities And Challenges With Change In Demographics, Moody's Investors Service, Hong Kong, November, 2021, PP. 24- 32.

(٣) Florian Heider, Agnese Leonello, Monetary Policy In A Low Interest Rate Environment: Reversal Rate And Risk-Taking, European Central Bank, Working Paper Series, No 2593, October 2021. PP. 39- 40.

خلال القيد التمويلي الخارجي. فعند تخفيض معدل السياسة النقدية، ينتج تأثيران متعاكسان. أولاً، يجعل تخفيض معدل السياسة النقدية تمويل البنوك أرخص وبالتالي يخفف من قيود التمويل البنكي. ثانياً، يقلل التخفيض في معدل السياسة النقدية من عائد القروض وبالتالي يزيد من تكلفة التمويل الخارجي للبنوك، مما يحد من قدرتها على جمع التمويل الخارجي وفي النهاية يقلل من إمداد الائتمان.

- دراسة Nicolas Reuttner &Mohcine Ouass، ٢٠٢٢[١] **A Digital Approach To SME Banking**، وتناولت تحديات القطاع المصرفي الألماني في الحفاظ على التمويل الصغير والمتوسط ومراجعة دور برنامج التحول التكنولوجي للبنوك الصغيرة والمتوسطة. وتكمن أهمية هذه الدراسة في أن التمويل الصغير والمتوسط هما بالأساس ركيزة المجتمع الألماني ويتطلبون الدعم والتمويل لتمكينهم من النمو والتنمية. وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج المهمة، ومنها تعاني البنوك الصغيرة والمتوسطة في القطاع المصرفي الألماني من ضعف الهيكل التنظيمي والتكنولوجي، مما يعوق قدرتها على تحقيق التحويلات الرقمية والثقافة الجديدة في العاملين بها.

التعليق على الدراسات السابقة: اهتم الأدب الاقتصادي بدراسة بعض من التحديات التي أثرت على القطاع المصرفي بوجه عام، وإلى أهمية توافر التمويل الكافي لدعم التنمية الاقتصادية، حيث يقع العبء الأكبر في توفير هذا التمويل على عاتق القطاع المصرفى. وفى سبيل السعي نحو الإضافة إلى ما سبق من جهود، فإنه بالإضافة إلى هذه الدراسات، يمكن القول بأن الإسهام الرئيس الجديد الذي يمكن أن تضيفه هذه الدراسة هو دراسة واقع الدور التمويلى للقطاع المصرفى المصرى بهدف استخلاص التحديات التى تواجه القطاع المصرفى المصرى والمعوقات التى أثرت على قيامه بدوره التمويلى المنوط به كما تقرره النظرية الاقتصادية. ولتقديم الآليات التى من خلالها يستطيع صانع السياسة الاقتصادية أن يواجه هذه التحديات.

٣. مشكلة الدراسة

واجه القطاع المصرفي تحديات في تمويل القطاعات الاقتصادية بفعالية والمساهمة في النمو الاقتصادي المستدام والتنمية. وعلى مر السنين، تصارع القطاع مع قضايا مثل نقص البنية التحتية الحديثة، وأطُر التنظيم المتقادمة، والتحديات في جذب الاستثمارات الأجنبية، والحاجة إلى التدريب المناسب وتطوير الموارد البشرية. وتؤثر القدرة المحدودة للقطاع على تمويل الاقتصاد بشكل كافٍ ليس فقط على الاستقرار الاقتصادي الكلي، ولكن أيضاً على آفاق نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الكبيرة على حد سواء. وفي ظل التحولات الاقتصادية العالمية، من الضروري فهم هذه التحديات بشكل شامل وتطوير آليات يمكن أن نتناولها بفعالية. كما يتطلب الدور التمويلى للقطاع المصرفى مناخ مستقر

---

(١) Mohcine Ouass And Nicolas Reuttner, A Digital Approach To SME Banking, McKinsey& Company, Article, October 2022, PP. 70-73.

للاقتصاد الكلي حيث يتم الاستفادة كلية من مزاياه، فإن التضخم المرتفع والعجز الكبير في الميزانية العامة للدولة، وعدم استقرار أسعار الصرف، وغلبة السياسة المالية على السياسة النقدية، ومدى استقلالية البنك المركزى، كل هذه التحديات يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على عملية التمويل المصرفي.

وتتبلور مشكلة الدراسة فى الإجابة على السؤال الرئيس التالى:

ما هى تحديات الدور التمويلى للقطاع المصرفى المصرى وآليات التعامل معها فى ضوء الاستفادة من بعض التجارب الدولية؟ **وينبثق عن هذا السؤال الرئيس مجموعة من الاسئلة الفرعية التالية:**

١. ما هي أبرز التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي المصري في القيام بدوره التمويلي؟
٢. ما هي الآليات التي يمكن أن تستخدمها البنوك المصرية للتغلب على هذه التحديات؟
٣. استناداً إلى النتائج، ما هي الخطوات الإستراتيجية التي يمكن التوصية بها للقطاع المصرفي المصري لتعزيز دوره التمويلي؟

٤. أهمية الدراسة

تعتبر الدراسة ذات أهمية على المستويين النظري والتطبيقى. وتتمثل أهميتها في النقاط التالية:

١. من أهمية الدراسة قدرتها على توجيه صناع السياسات والمسؤولين المصرفيين في مصر. ومن خلال فهم التحديات، وفهم آليات التعامل معها، يمكن صياغة سياسات وقرارات مستنيرة لتعزيز فعالية القطاع المصرفي.
٢. إن تحديد التحديات والحلول المحتملة يمكن أن يساعد البنوك في مصر على تحسين خدماتها، وتقليل المخاطر، وزيادة الكفاءة في أدوارها التمويلية. وهذه الكفاءة حيوية للنمو الاقتصادي والاستقرار.
٣. يلعب القطاع المصرفي دوراً محورياً في النمو الاقتصادي من خلال تمويل الشركات والبنية التحتية والقطاعات الحيوية الأخرى. يمكن للنظام المصرفي الفعال أن يعزز الاستثمارات، ويشجع الأعمال، وبالتالي يدفع النمو الاقتصادي.

٥. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى فهم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في أداء دوره التمويلي، وتسليط الضوء على الإجراءات والسياسات التي يمكن اتخاذها للتغلب على هذه التحديات استناداً إلى التجارب الدولية.

وينبثق عن الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:

١. دراسة التحديات داخل القطاع المصرفى المصرى التى حالت دون قيامه بدوره التمويلى المنوط به كما تقرر فى النظرية الاقتصادية. مع الأخذ في الاعتبار عوامل الاقتصاد المحلى. والمخاطر البنكية وتحديات تنفيذ مبادرات البنك المركزى المصرى للتمويل المستدام والشمول المالى والتكنولوجيا المالية والتحول الرقمى. وتحليل الآليات التي يستخدمها القطاع المصرفي المصري لمواجهة هذه التحديات.

٢. اقتراح توصيات قابلة للتنفيذ لصانعي السياسات وقادة الصناعة المصرفية في مصر لتعزيز القدرات التمويلية للقطاع المصرفي، على أساس الواقع المحلي والتجارب الدولية. وتحديد الآليات التى من خلالها يستطيع صانع السياسة الاقتصادية أن يواجه الأسباب التى حالت دون قيام القطاع المصرفى المصرى بدوره التمويلى.

٦. فرضيات الدراسة

تسعى الدراسة إلى إختبار الفرضية الأساسية وهي أن القطاع المصرفى المصرى يواجه العديد من التحديات التى تحد من دوره التمويلى المنوط به. **وينبثق من الفرضية الأساسية الفروض الآتية:**

١. عدم استقرار العوامل الاقتصادية والمالية (معدلات التضخم، البطالة، نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، إجمالي الدين الحكومي، وحالة الاقتصاد العالمي) تؤثر سلباً على الدور التمويلي للقطاع المصرفي في مصر.

٢. تعرض البنوك للمخاطر البنكية (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر أسعار الفوائد، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر السوق) يحد من قدرة البنوك المصرية في أداء دورها التمويلى المنوط بها.

٣. سلامة تطبيق مبادرات البنك المركزى المصرى (مثل الشمول المالي، التمويل المستدام) وتبني تقنيات مالية جديدة (FinTech) يحسن بشكل كبير الدور التمويلي للقطاع المصرفي المصري.

٧. منهج الدراسة والبيانات المستخدمة

تعتمد الدراسة على استخدام **المنهج الاستقرائى** بالاستناد إلى الأداة الوصفية والأداة التحليلية، حيث تستخدم **الأداة الوصفية** فى عرض المفاهيم والمؤشرات والنظريات الخاصة بالدور التمويلى للقطاع المصرفى، وكذلك تحديد التحديات التى تحد من قيام القطاع المصرفى بدوره التمويلى المنوط به، وتستخدم **الأداة الإحصائية** عند تشخيص الوضع الراهن للدور التمويلى للقطاع المصرفى فى مصر وذلك لتقييم دوره التمويلى خلال الفترة من عام ٢٠١٠ وحتى ٢٠٢٣. **ومن ثم تم تقسيم البحث إلى ما يلى:**

- **<u>التحديات التي تواجه الدور التمويلى للقطاع المصرفي المصرى:</u>**

أولاً: العوامل الاقتصادية والمالية العالمية والمحلية: في ضوء المؤشرات الاقتصادية العالمية والمحلية خلال الفترة (من ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٣). والتي تمثل تحديا أمام الدور التمويلي للقطاع المصرفي المصري، ومنها: معدلات التضخم، البطالة، نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، إجمالي الدين الحكومي، وحالة الاقتصاد العالمي.

أ- **معدلات التضخم:**() فقد حدثت تقلبات كبيرة في[1] معدلات التضخم، نتيجة للعوامل الاقتصادية

() Imf.Org, World Economic Outlook Database April 2023, April 2023. P. 30.

والسياسية، والتى أثرت سلباً على القدرة الشرائية والادخار، وقلل من قيمة الأصول وزاد من تكاليف الاقتراض، مما أدى إلى انخفاض الطلب على القروض ويؤثر سلباً على أداء البنوك.

شكل رقم (١): معدل التضخم في مصر

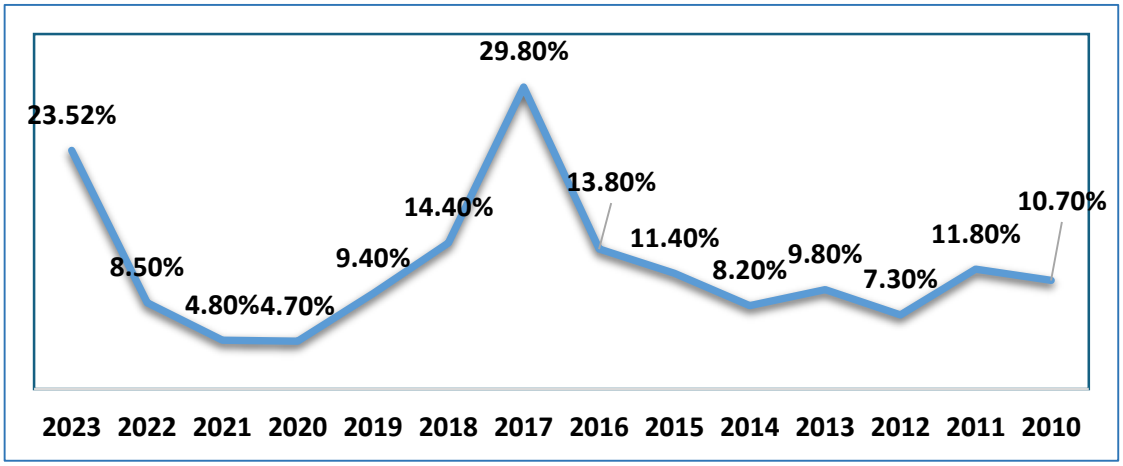

المصـــــدر: تم تجميع البيانات من المواقع الإلكترونية للبنك المركزى المصـــــرى والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وimf.org وتم تحليلها بمعرفة الباحثة باستخدام برنامج Excell Sheet.

ب- **الدين الحكومي:** معدل الدين القومي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر، هو مؤشر يقيس نسبة إجمالي الديون التي تدين بها الحكومة والقطاع الخاص إلى قيمة السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها داخل البلد خلال فترة زمنية محددة. ( ) ووفقاً للبيانات التاريخية، فإن معدل الدين القومي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي السنوي في مصر انخفض من ١٠٣% في عام ٢٠١٠ إلى ٨٦,٤% في عام ٢٠٢١. ويعود هذا الانخفاض إلى عوامل مثل الإصلاحات الاقتصادية والتخفيضات الضريبية والزيادة في الإيرادات والاستثمارات والصادرات، والاحتياطي النقدي، والتنويع الإنتاجي، والتنافسية. تؤدى زيادة الدين الحكومى إلى زيادة معدلات الفائدة والتضخم، ويضعف من دور القطاع المصرفي التمويلي. كما تؤثر حالة الاقتصاد العالمي على دور البنوك في التمويل، حيث يزيد الركود العالمي من الأخطار البنكية ويقلل من الطلب على القروض.

ت- **معدل البطالة:** أدت زيادة معدلات البطالة إلى إنخفاض الدخل وبالتالي إنخفاض الطلب على القروض والودائع، مما يؤثر على الدور التمويلي للبنوك.

شكل رقم (٢): معدل البطالة في مصر

() WWW.Capmas.Gov.Eg.

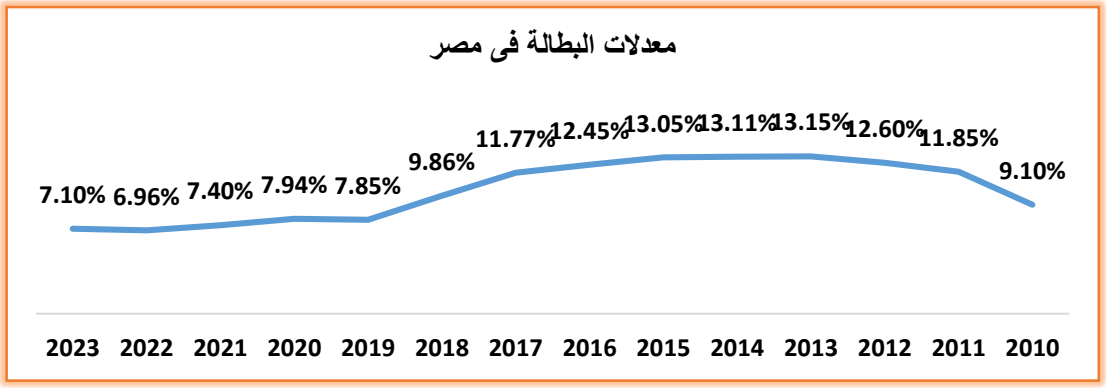

المصدر: تم تجميع البيانات من المواقع الإلكترونية للبنك المركزى المصرى والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء و imf.org وتم تحليلها بمعرفة الباحثة باستخدام برنامج Excell Sheet.

أ- **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر:** ( ) يؤدى نمو الناتج المحلي الإجمالى(GDP) إلى زيادة الطلب على القروض ويحسن جودة الأصول، مما يعزز الثقة في القطاع المصرفي، ويدعم السيولة وقدرة البنوك على تمويل المزيد من القروض.

شكل رقم (٣): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر

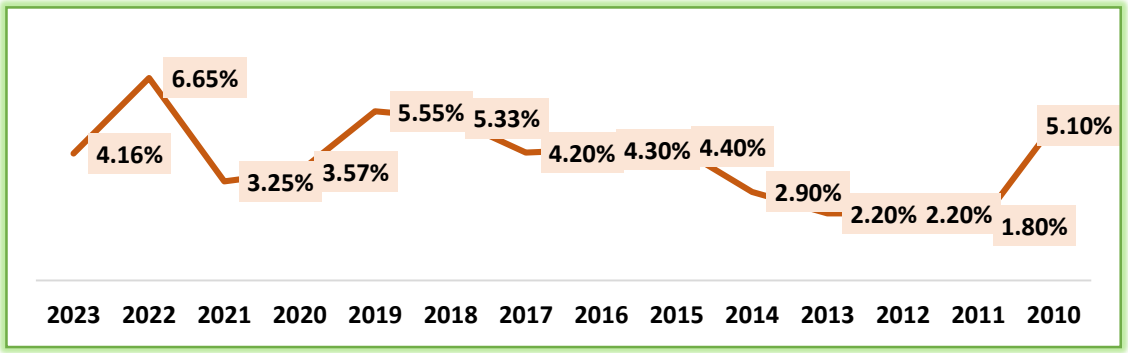

المصـــدر: تم تجميع البيانات من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصـــاء وتم تحليلها بمعرفة الباحثة باستخدام برنامج Excell Sheet.

ثانياً: المخاطر البنكية: تعتبر المخاطر البنكية من التحديات التي تواجه البنوك المصرية في أداء دورها التمويلى، ومنها:

أ- **مخاطر الائتمان:** وتعد من أهم المخاطر التي تواجه القطاع المصرفي، حيث تمثل المكون الأكبر من الأصـــول والالتزامات العرضـــية المرجحة بأوزان مخاطر. وتقوم البنوك بالحد من مخاطر الائتمان والتركيز الائتماني من خلال إتباع الممارســـات الدولية المثلى في إدارة المخاطر الائتمانية، وتكوين متطلبات رأســـمالية لمخاطر الائتمان وفقا للدعامة الأولى من مقررات بازل، فضـــلا عن تكوين متطلبات رأســـمالية إضـــافية في إطار الدعامة الثانية. هذا مع تحســـن جودة

(١) Imf.Org, October 2023.

المحفظة الائتمانية واستمرار القطاع المصرفي المصري في توفير التمويل اللازم للشركات والأفراد.

ب- **مخاطر السيولة:** يتسم القطاع المصرفي المصري بمعدلات مرتفعة من السيولة، حيث تمثل الأصول السائلة ٥٨% من إجمالي الأصول ٧٥,٣% من إجمالي ودائع العملاء في نهاية العام المالي ٢٠٢٢. كما تغطي الأرصدة لدى البنوك الأرصدة المستحقة للبنوك بنسبة ٢٣٨,٧%، وتمثل الالتزامات العرضية والارتباطات ١١,٧% فقط من إجمالي الأصول.

ت- **مخاطر السوق:** يتعرض القطاع المصرفي المصري لمستوى منخفض من مخاطر السوق حيث لا تتجاوز نسبة ٢% من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر في ديسمبر ٢٠٢٢، وجاء ذلك نتيجة انخفاض قيمة استثمارات البنوك في محفظة القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، والتي تمثل ٠,١% فقط من إجمالي أصول القطاع المصرفي المصري في نهاية العام المالي ٢٠٢٢. هذا وقد واجه القطاع المصرفي المصرى بعض الصدمات التي تتعلق بمخاطر السوق مثل ارتفاع سعر العائد لاحتواء الضغوط التضخمية وانخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.

ث- **مخاطر ارتفاع سعر الصرف:** ساهمت تدفقات النقد الأجنبي من إيرادات الصادرات البترولية وغير البترولية والسياحة وقناة السويس، وتحويلات العاملين بالخارج، والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الحد من تأثير تبعية استمرار الحرب الروسية الأوكرانية وتأثير استمرار السياسة النقدية التقييدية للبنك الفيدرالي الأمريكي والتي أدت إلى انخفاض نصيب الاستثمارات الأجنبية في أذون الخزانة بالعملة المحلية من ٢٢,٣% في ديسمبر ٢٠٢١ إلى ١٠,٣% في يونيو ٢٠٢٢، بينما بدأ في الارتفاع نسبياً منذ ديسمبر ٢٠٢٢ ليسجل ١١,٦% وواصل الارتفاع ليصل إلى ١٩,٣ في مارس ٢٠٢٣ مع بدء عودة المستثمرين الأجانب لسوق أدوات الدين الحكومية.

ج- **مخاطر ارتفاع أسعار العائد:** اتجه البنك المركزي المصري إلى تطبيق سياسة نقدية تقييدية خلال عام ٢٠٢٢ لاحتواء الضغوط التضخمية الناتجة عن التداعيات السلبية للحرب الروسية الأوكرانية والتطورات الاقتصادية والمالية العالمية، حيث تم رفع أسعار العائد المحلية. هذا وتعد مخاطر ارتفاع أسعار العائد في القطاع المصرفي منخفضة نسبيا نظرا لصغر حجم استثمارات البنوك في أدوات الدين المصنفة ضمن محافظ الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة.

ح- **مخاطر التشغيل والمخاطر التكنولوجية وأمن المعلومات:** أدى الاستخدام واسع النطاق للتقنيات الرقمية في أعقاب جائحة كورونا، بالإضافة إلى سعي البنك المركزي المصري إلى التحول الرقمي بهدف تعزيز الشمول المالي، إلى زيادة المخاطر التشغيلية المحيطة بالعمليات المالية، وذلك في ظل إنتشار الجرائم الالكترونية بهدف استغلال المعلومات بطرق غير مشروعة أو تعطيل الخدمات المالية الإلكترونية. وتعمل البنوك بصورة دائمة على تحسين كفاءة إدارة تلك المخاطر

في إطار حماية حقوق العملاء والحد من مخاطر السمعة، ويحث البنك المركزي المصري البنوك بصفة مستمرة على تقوية نظم الرقابة الداخلية بها وتدعيم تطبيق نظم حوكمة جيدة داخلها بما يؤدي إلى التخفيف من مخاطر التشغيل بالقطاع المصرفي المصرى. وتتراوح نسبة مخاطر التشغيل بين نحو ٥% ونحو ٨% من إجمالي الأصول والإلتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر خلال عام ٢٠٢٢.

ثالثاً: تنفيذ مبادرات البنك المركزى المصرى

أ- **التمويل المستدام:** تحتاج مصر إلى وضع استراتيجية لتمويل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بهدف تعزيز النمو الاقتصادي الشامل وحماية البيئة وتعزيز الاندماج الاجتماعي. وفي ضوء ذلك توجه البنك المركزي المصري إلى إرساء مفهوم التمويل المستدام الذي يسهم في في دعم الاستقرار المالي والمصرفي وتحقيق اهداف التنمية المستدامة ومن ثم تحقيق الاستقرار طويل الأجل للاقتصاد والبيئة والمجتمع ككل. وقام البنك المركزي بإصدار عدة مبادرات تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز التمويل المستدام( ) من خلال إتاحة مبالغ محددة للبنوك لتستخدمها في منح تسهيلات ائتمانية لعملائها تحت مظلة تلك المبادرات بأسعار عائد منخفضة، لما لهذا النوع من التمويل من دور أساسي في تنمية الاقتصاد القومي وتوفير فرص العمل للشباب وخفض نسب البطالة، وهو ما يراعي العنصر الاجتماعي من عناصر التمويل المستدام، فضلاً عن التركيز على قطاعات مثل قطاع الطاقة الجديدة والمتجددة وهو ما يراعي العنصر البيئي، ومن هذه المبادرات ذات الصلة، (مبادرة الشركات الصغيرة والمتوسطة، مبادرات القطاع الصناعي والزراعي والمقاولات، مبادرة التمويل العقاري، مبادرة إحلال المركبات للعمل بالوقود المزدوج ومبادرة محطات الغاز). ( ) **وفى المقابل تواجه البنوك المصرية عدة تحديات في تحقيق تنفيذ هذه المبادرات، وتشمل:**

١. مخاطر انتقالية نتيجة التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون.
٢. الحاجة إلى دمج عناصر التمويل المستدام في الأنشطة الائتمانية والاستثمارية.
٣. التغلب على العقبات التقنية، التشريعية، والمالية لتحقيق التنمية المستدامة.
٤. تحديات في تقييد الابتكار.
٥. زيادة التكاليف.

---

(١) "The Sustainable Finance Revolution: The Fight For Our Future", John Elkington And Mike Barry, Columbia University Press, New York, 2020.

( ) حماد أمير، "الحوكمة البيئية للمنشآت النفطية وتحديات التمويل المستدام". مجلة المؤتمر العلمي الثالث للبيئة والتنمية(Ced Iii) ، ٢٠١٩، ص ٧٣ ـ ٩٨.

ب- **الشمول المالى:** يعتبر الشمول المالي أحد الركائز الأساسية لتحقيق عدد من أهداف استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠" وعلى وجه الخصوص الهدف الخاص بتحقيق اقتصاد تنافسي ومتنوع بحيث تسعى الدولة من خلال تحقيق الشمول المالي إلى تكامل العدالة الاقتصادية مع العدالة الاجتماعية. ويتم تعزيز الشمول المالي من خلال توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية ووصولها إلى المواطنين الذين يصعب الوصول إليهم في المناطق الريفية والنائية. ووضع البنك المركزي المصري أهدافاً طموحة لزيادة معدلات الشمول المالي، حيث يهدف إلى توسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية لتشمل شرائح أوسع من السكان. في هذا الإطار، وشهدت مصر زيادة في نسبة السكان البالغين الذين لديهم حساب في مؤسسة مالية من حوالي ٣٣% في عام ٢٠١٥ إلى أكثر من ٤٠% في السنوات التالية، وفقاً للبنك الدولي. وأنشأ البنك المركزي المصري قاعدة بيانات الشمول المالي مقسمة حسب النوع للأفراد الطبيعيين باستخدام الرقم القومي كأساس لجمع البيانات من البنوك ومقدمي الخدمات المالية. وتشير مؤشرات قاعدة البيانات إلى زيادة كبيرة في معدلات الشمول المالي خلال الفترة من ٢٠١٦ حتى ٢٠٢٣ محققة معدل نمو بلغ ١٧٤% ليصل إجمالي المواطنين الذين لديهم **حسابات تمكنهم من إجراء معاملات مالية** إلى ٤٦,٩ مليون مواطن بما يعادل ٧٠,٧% من إجمالي المواطنين ١٦ سنة فأكثر والبالغ عددهم ٦٦,٤ مليون مواطن وفق تقدير السكان في عام ٢٠٢٢. وذلك مقارنة بـ ٦٤,٨% في نهاية ٢٠٢٢.( )[١] **والشكل التالى يوضح ذلك:**

شكل رقم (٢٣): تطور أرقام الشمول المالى (٢٠١٦- ٢٠٢٣)

() Https://WWW.Cbe.Org.Eg/

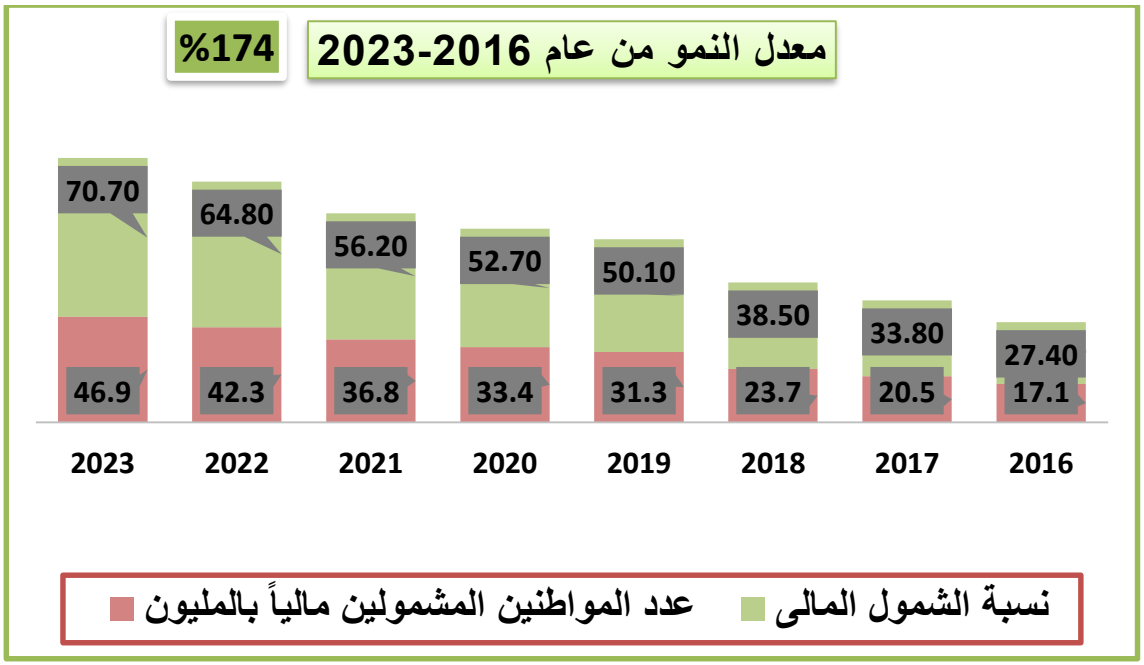

المصـــــدر: تم تجميع البيانات من الموقع الإلكترونى للبنك المركزى المصـــرى، وتم تحليلها بمعرفة الباحثة باستخدام برنامج Excell Sheet

وترجع الزيادة في نسبة الشمول المالى إلى مشاركة البنوك في العديد من المبادرات والمشروعات التي تستهدف إدماج شرائح العملاء المختلفة في القطاع المصرفي، حيث ارتفعت نسبة الشمول المالى للسيدات إلى ٦٢,٧% بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الشمول المالى للشباب في الفئة العمرية (١٦ – ٣٥ سنة) لتصل إلى ٥١,٥%.

وقام البنك المركزي المصري بإطلاق عدة مشروعات لتعزيز الشمول المالي، بهدف دمج أكبر عدد ممكن من الأشخاص في النظام المالي الرسمي وتوفير إمكانية الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع. من أبرز هذه المبادرات تشمل:([1])

١. **فعاليات الشـــمول المالى:** شـــهدت الفعاليات نشـــاطاً ملحوظاً في تواجد البنوك خارج الفروع في العديد من المحافظات بهدف الوصـــول إلى الفئات المســـتبعدة مما انعكس على ارتفاع الخدمات المالية التي تم توفيرها في محافظات الوجه البحري مقارنة بمحافظة القاهرة بالإضـــافة إلى القيام بالعديد من الأنشطة التي تستهدف السيدات والشباب. وأسفرت نتائج الفعاليات في عام ٢٠٢٢ عن توفير نحو ٣,٤ مليون خدمة مالية.

٢. **مجموعات الادخار والإقراض الرقمية:** تم إطلاق التطبيق الإلكتروني "**تحويشة**" بالمؤتمر الرئاسي

( ) فريدة يس، مكافحة الفقر وتعزيز الشمول المالي في مصر، مجلة الدراسات المصرفية والتمويلية، ٢٠١٦، العدد ٢٤، ص ٦٧ ÷ ١٨٨.

للمرأة لتسهيل إدراك السيدات وتسجيل جميع عمليات مجموعات الادخار والإقراض. ويهدف المشروع إلى التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال دعمها اقتصاديا عن طريق دمج السيدات المستبعدين ماليا في المناطق المهمشة. وشهد النصف الثاني من عام ٢٠٢٢ عقد العديد من ندوات التوعية المالية للسيدات مما أسفر عن زيادة في أعداد المستفيدين بنحو ١٠٨٨ سيدة

٣. **مبادرة حياة كريمة:** استكمالا للمجهودات المبذولة على محاور تحسين وتطوير البنية التحتية المالية، التوعية والتثقيف المالي للمواطنين على أهمية الشمول المالي، وتوفير المنتجات والخدمات المصرفية، وتوفير التمويل اللازم من خلال القروض متناهية الصغر بما يساعد على إقامة مشاريع صغيرة وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين، وقد أسفرت نتائج عام ٢٠٢٢ عن تطور ملحوظ مقارنة بعام ٢٠٢١.

٤. **مشروع رقمنة التحويلات المالية للعاملين بالخارج:** في إطار اهتمام البنك المركزي بالعاملين بالخارج والعمل على توفير منتجات وخدمات تلبي احتياجاتهم، تم استهداف محافظتين ذات كثافة في استقبال التحويلات من الخارج بالتعاون مع البنك الأهلي المصري وبنك مصر، وتم إعداد الدراسات اللازمة وتوفير المنتجات وخدمات تلبي احتياجاتهم وذلك على النحو التالي:

١/٤ إصدار محافظ الإلكترونية، وبطاقات مدفوعة مقدما، بطاقات مدينة متصلة بحساب جاري أو توفير.

٢/٤ توفير حوافز تشجيعية مثل نظام النقاط والاسترداد النقدي والخصومات لدى التجار.

٣/٤ إصدار منتجات بالعملة الأجنبية لتشجيع المستفيدين على الإدخار.

٤/٤ عمل اتفاقات مع البنوك وشركات الصرافة بدول الخليج لاستهداف المرسلين بهذه الدول وتوعيتهم.

من خلال هذه المبادرات، وسعى البنك المركزي المصري إلى تحقيق أهداف الشمول المالي وضمان توفير الخدمات المالية بشكل عادل ومتساوٍ لجميع أفراد المجتمع، مما يسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. ولتحقيق الشمول المالي في مصر، مما يضع عدة تحديات أمام البنوك المصرية، خاصةً بالنسبة للدور التمويلي للبنوك. هذه التحديات تشمل عدة جوانب، ومنها: تطوير البنية المالية التحتية (نظم وخدمات الدفع)، ( ) كالدفع الإلكتروني والهاتف المحمول أصبحا من الأدوات المهمة التي تستخدمها البنوك لتحقيق الشمول المالي في مصر. هذه الأدوات تسمح للمستخدمين بإجراء معاملاتهم المالية بسهولة ويسر، دون الحاجة إلى زيارة الفروع البنكية، مما يعزز الشمول المالي خاصة في المناطق الريفية والنائية التي قد لا تتوفر فيها فروع بنكية. بالإضافة إلى ذلك، توفير الخدمات المالية للشركات

( ) محمد و ن، النمو الاقتصادي والشمول المالي في مصر (دراسة تحليلية)، دورية البحوث الاقتصادية، ٢٠١٥، ص ٦٣.

الصغيرة والمتوسطة التي تشكل عماد الاقتصاد المصري. والوصول إلى تمويل يسمح لهذه الشركات بتوسيع أنشطتها وخلق فرص عمل جديدة، مما يساهم في الحد من الفقر وتحسين مستويات المعيشة.

ت- **التكنولوجيا المالية (FinTech):** ( ) من منطلق دوره كمحفزٍ لعملية التطوير وداعمٍ لصناعة التكنولوجيا المالية، فقد قام البنك المركزي المصري في مارس ٢٠١٩ بإطلاق استراتيجيته متكاملة للنهوض بمنظومة التكنولوجيا المالية والابتكار والتي تهدف إلى تحويل مصر إلى مركزٍ إقليميٍ لصناعة التكنولوجيا المالية. مما يمثل تحدى امام مصر، حيث تمثل ٢٦% من سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع نسبة ٦٧% من السكان غير المتعاملين مع البنوك و٤٤% من مستخدمي الإنترنت عبر الهاتف المحمول. و٢٧% من السكان يعانون من الأمية المالية.

وتهدف استراتيجية البنك المركزي المصري للتكنولوجيا المالية إلى جعل مصر مركزاً إقليمياً معترفاً به للتكنولوجيا المالية في العالم العربي وأفريقيا. وترتكز الاستراتيجية على خمس مكونات رئيسة لتحقيق النمو في نظام التكنولوجيا المالية المصري. ( ) مما يضع تحديا أمام البنوك[٢] المصرية لتطوير أوضاعها للتوافق مع هذه التكنولوجيا. حيث تقدم التكنولوجيا المالية فرصاً كبيرة للبنوك لتوسيع نطاق خدماتها، تحسين تجربة العملاء، وخفض التكاليف. الاستثمار في الابتكارات التكنولوجية، التعاون مع شركاتFinTech، وتبني نماذج العمل الجديدة، كلها إستراتيجيات يمكن أن تمكن البنوك من التغلب على هذه التحديات وتحقيق النجاح في العصر الرقمي.

- **<u>استراتيجيات التعامل مع التحديات التشريعية والرقابية</u>**

يتطلب التعامل مع التحديات التشريعية والرقابية التي تواجه الدور التمويلي للبنوك المصرية مجموعة من الاستراتيجيات المحددة لضمان الامتثال للقوانين والتوجيهات وفي نفس الوقت الحفاظ على القدرة التنافسية والفعالية في السوق. ومن الاستراتيجيات الأساسية، ما يلي: ( )[٣]

أ- **تعزيز الشفافية:** يعتبر عنصراً حاسماً في بناء الثقة وتحقيق النزاهة داخل المؤسسات، وخصوصاً في القطاع المالي والبنوك. والشفافية تشير إلى مدى سهولة الوصول إلى المعلومات وفهمها من قبل الأطراف المعنية، بما في ذلك العملاء، المستثمرين، الهيئات الرقابية، والجمهور العام. وتحقيق مستوى عالٍ من الشفافية يتطلب تنفيذ عدة استراتيجيات وممارسات. ويجب على البنوك تحسين مستويات

() Susanne Chishti And Janos Barberis, "The Fintech Book: The Financial Technology Handbook For Investors, Entrepreneurs And Visionaries", Wiley, 2016, PP. 90-112.

( ) عبد العزيز حمزة، عبد العزيز٢ "تأثير تكنولوجيا المعلومات المالية على نظ م الإدارة المالي –دراسة تحليلية لجميع مصرف الإسكندرية المصري ضمن مفهو م التحول الديجيتالي"،د ورية البحوث المصرفية، ٢٠١٨، العدد ٤٥، ص ص ٠ ÷ ٤٣

(٣) Ludovic Gauvin And Eric Girardin, "Exchange Rates And Bank Behaviour: New Evidence From Japan", Journal Of International Money And Finance, July 2021. PP. 258- 270.

الشفافية في تقاريرها المالية وعملياتها التشغيلية. هذا يشمل تقديم بيانات دقيقة ومفصلة حول الأداء المالي والمخاطر والتعرض للعملات الأجنبية، بما يتماشى مع متطلبات الهيئات الرقابية. ومنها:

١. يجب على المؤسسات المالية الإفصاح عن المعلومات المالية والتشغيلية بشكل كامل ودقيق. هذا يشمل البيانات المالية السنوية، تقارير الربع السنوي، التحليلات المخاطر، والسياسات الداخلية.
٢. يمكن للمؤسسات تعزيز الشفافية من خلال استخدام المواقع الإلكترونية، وسائل التواصل الاجتماعي، والمنصات الرقمية لنشر المعلومات والتفاعل مع الأطراف المعنية. ( )
٣. إجراء التدقيقات والتقييمات الدورية من قبل أطراف ثالثة مستقلة يعزز الثقة في المعلومات المقدمة من المؤسسة.
٤. الامتثال لجميع القوانين والتنظيمات المتعلقة بالشفافية والإفصاح في الأسواق التي تعمل بها.( )

ب- **التكيف مع التغييرات التشريعية:** القوانين والتوجيهات في قطاع المال والأعمال يمكن أن تتغير بسرعة. لذا، يجب على البنوك متابعة هذه التغييرات عن كثب والتأكد من تكييف عملياتها وسياساتها بما يتوافق مع اللوائح الجديدة بشكل سريع.

ت- **التحديث والتطوير المستمر للأنظمة والإجراءات:** يجب على البنوك المصرية الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والأنظمة الرقمية لتحديث إجراءاتها وجعلها أكثر فعالية. هذا يشمل تحسين أنظمة مراقبة المخاطر وتطوير برامج الامتثال الداخلي. وتبني الحلول التكنولوجية المتقدمة لتسهيل الامتثال التشريعي والرقابي. الأنظمة الآلية يمكن أن تساعد في تتبع المعاملات، وتقييم المخاطر، وإنشاء تقارير الامتثال بكفاءة ودقة.

ث- **استقلالية البنك المركزى:** يعتبر إعطاء استقلالية للبنك المركزي في إدارة السياسة النقدية. من الأمور الجديرة بالاهتمام، حيث إن استقلال البنك المركزي عن الحكومة تجعله لا يخضع لها، وذلك في حالة طلبها وإلحاحها على الإصدار النقدي الفائض، لأن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار داخل الدولة أي زيادة التضخم.

٨. نتائج الدراسة

تم دراسة تحديات الدور التمويلى للقطاع المصرفي، من خلال تحديد العوامل الاقتصادية والمالية وأثرها على الدور التمويلي للقطاع المصرفي، مع التركيز على تأثيرات معدلات التضخم، البطالة، نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، إجمالي الدين الحكومي. كما تناولت الدراسة تحليل كيف تعتبر المخاطر البنكية من التحديات التي تواجه البنوك في أداء دورها التمويلى. وتوصلت الدراسة إلى أن **مخاطر**

( ) Alexander Dill, "Bank Regulation, Risk Management, And Compliance: Theory, Practice, And Key Problem Areas", Palgrave Macmillan, 2019, PP. 320- 327.
( ) Byung-Chul Han, "The Transparency Society", Stanford University Press, 2015, PP. 122- 132.

الائتمان، والتي تشمل المخاطر المتعلقة بعدم قدرة المدينين على سداد التزاماتهم المالية، تؤدى إلى تدهور الجودة الائتمانية وتكبد البنوك خسائر مالية. كذلك فإن **مخاطر السيولة،** والتي تعبر عن عدم قدرة البنوك على تلبية التزاماتها المالية الفورية، مما يؤثر على استقرارها المالي. وفيما يخص **مخاطر أسعار الفوائد،** فهى تحدث نتيجة لتقلبات أسعار الفائدة، مؤثرةً على ربحية البنوك وقدرتها على توفير تمويل بتكلفة معقولة. كذلك تؤثر **مخاطر أسعار الصرف،** على قدرة البنوك على أداء وظيفتها التمويلية بسبب التقلبات في قيمة العملات الأجنبية. أما فيما يخص **مخاطر السوق،** فهى ترتبط بالتغيرات في الظروف الاقتصادية والمالية وتشمل تقلبات أسعار الفائدة، أسعار الصرف، وأسعار الأسهم. والتي تؤثر تأثير مباشر على أداء البنوك.

ومن التحديات الهامة التي تواجه البنوك، هي تحديات التمويل المستدام وتحديات الشمول المالى، التكنولوجيا المالية FinTech وأثرها على الدور التمويلي للقطاع المصرفي. وتوصلت الدراسة إلى أهمية التمويل المستدام للبنوك، حيث يعد التمويل المستدام حيوياً للقطاع المصرفي لدعم الاقتصاد وتوجيه التمويل نحو أنشطة اقتصادية أكثر استدامة، مما يقلل من المخاطر ويحسن سمعة البنوك. كما تم تسليط الضوء على الجهود المبذولة لتحقيق الشمول المالي من خلال توسيع نطاق الخدمات المالية، تعزيز الثقافة المالية، تسهيل الحصول على التمويل للشركات والمشروعات، ودعم الابتكار في الخدمات المالية الرقمية لإتاحتها لكافة فئات المجتمع.

٩. التوصيات

تؤكد الدراسة على ضرورة التزام البنوك بالابتكار والتطوير لمنتجات مالية مستدامة تلبي احتياجات العملاء وتحقق الاستدامة البيئية، مع العمل على تحسين البنية التحتية، وتطوير الأطر التنظيمية الداعمة لتعزيز التمويل المستدام. مع التأكيد على ضرورة تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية، وتطوير منتجات مالية تلبي احتياجات شرائح مختلفة من المجتمع، وتعزيز التعاون بين القطاع العام والخاص لتطوير البنية التحتية المالية والتكنولوجية. وتشدد على أهمية الابتكار في الخدمات المالية وتبني البنوك للتكنولوجيا المالية لمواجهة التحديات واغتنام الفرص في العصر الرقمي. ومن المهم أن تكون هناك أدوات قادرة على تحديد نوعية وكمية المخاطر المالية المرتبطة بالاستثمارات المستدامة، سواء كانت مخاطر الاستدامة الاجتماعية أم بشأن البيئة، حيث هذا يؤدي إلى خفض المخاطر المالية وتحسين الأداء المالي للمؤسسات المالية، بما يساهم في دعمها لقطاعات المجتمع التي تسعى إلى تحسين وضع أفراد الاقتصاد.

كما يلزم أن يواصل القطاع المصرفي تعزيز مرونته وتبني التكنولوجيا المتقدمة للحفاظ على تنافسيته ودعم النمو الاقتصادي في مصر. كما يجب على البنوك تنويع محافظها الائتمانية وإدارة مخاطر الائتمان بكفاءة لتحقيق التوازن بين العائد والمخاطر. والاهتمام بجودة وملاءة الضمانات المقدمة لتأمين القروض والتسهيلات الائتمانية. كما عليها تطوير وتطبيق سياسات ائتمانية متحفظة تراعي التغيرات الاقتصادية وتعظم من العوائد مع تقليل المخاطر. والاستثمار في أنظمة تحليل الائتمان والمتابعة لتحسين جودة القرارات الائتمانية وكفاءة متابعة القروض. والعمل على تطوير مهارات وكفاءات موظفي البنوك في

مجال التحليل الائتماني وإدارة المخاطر.

١٠. المراجع العربية والأجنبية

١- حماد أمير، "الحوكمة البيئية للمنشآت النفطية وتحديات التمويل المستدام". مجلة المؤتمر العلمي الثالث للبيئة والتنمية (Ced Iii)، ٢٠١٩، ص ٥٧٣-٥٩٨.

٢- عبد العزيز حمزة، عبد العزيز، "تأثير تكنولوجيا المعلومات المالية على نظام الإدارة المالي – دراسة تحليلية لجميع مصرف الإسكندرية المصري ضمن مفهوم التحول الديجيتالي"، دورية البحوث المصرفية، ٢٠١٨، العدد ٤٥، ص ص ١٠-٤٣.

٣- فريدة يس، مكافحة الفقر وتعزيز الشمول المالي في مصر، مجلة الدراسات المصرفية والتمويلية، ٢٠١٦، العدد ٢٤، ص ١٦٧-١٨٨.

٤- محمد طرشي ونبيل بوفليح، "دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالى والاقتصادى"، معارف، مجلة علمية دولية محكمة، قسم العلوم الاقتصادية، العدد ٢٢، ٢٠١٧. ص ٣٢٧-٣٣٩.

٥- محمد مروان، النمو الاقتصادي والشمول المالي في مصر (دراسة تحليلية)، دورية البحوث الاقتصادية، ٢٠١٥، ص ٦٣.

٦- The Sustainable Finance Revolution: The Fight For Our Future", John Elkington And Mike Barry, Columbia University Press, New York, ٢٠٢٠.

٧- Alexander Dill, "Bank Regulation, Risk Management, And Compliance: Theory, Practice, And Key Problem Areas", Palgrave Macmillan, 2019, PP. ٣٢٠- ٣٢٧.

٨- Byung-Chul Han, "The Transparency Society", Stanford University Press, ٢٠١٥, PP. ١٢٢- ١٣٢.

٩- Estelle Xue Liu, Stay Competitive In The Digital Age, The Future Of Banks, IMF Working Paper, WP/٢١/٤٦, February ٢٠٢١. PP. ١٥-٢١.

١٠- Florian Heider, Agnese Leonello, Monetary Policy In A Low Interest Rate Environment: Reversal Rate And Risk-Taking, European Central Bank, Working Paper Series, No ٢٥٩٣, October ٢٠٢١. PP. ٣٩- ٤٠.

١١- Https://WWW.Cbe.Org.Eg/

١٢- Imf.Org, October ٢٠٢٣.

١٣- Imf.Org, World Economic Outlook Database April ٢٠٢٣, April ٢٠٢٣. P. ٣٠.

١٤- Ludovic Gauvin And Eric Girardin, "Exchange Rates And Bank Behaviour: New Evidence From Japan", Journal Of International Money And Finance, July ٢٠٢١. PP. ٢٥٨- ٢٧٠.

١٥- Mohcine Ouass And Nicolas Reuttner, A Digital Approach To SME Banking, McKinsey& Company, Article, October ٢٠٢٢, PP. ٧٠-٧٣.

١٦- Moody's: Korea's Banks Face Opportunities And Challenges With Change In Demographics, Moody's Investors Service, Hong Kong, November, ٢٠٢١, PP. ٢٤- ٣٢.

١٧- Parastou Dehnabi, The Role Of Banking Sector On Economic Growth In European Union And East Asia: Evidence From Panel Data Analysis, Research For The Master Degree Of Business Administration, Eastern Mediterranean University February ٢٠١٤. PP. ٥٠-٦٣.

١٨- Susanne Chishti And Janos Barberis, "The Fintech Book: The Financial Technology Handbook For Investors, Entrepreneurs And Visionaries", Wiley, ٢٠١٦, PP. ٩٠-١١٢.

١٩- WWW.Capmas.Gov.Eg.